

Distr.: General
1 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



البند ١٢٨ من جدول الأعمال
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/67/651). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً تقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس (A/67/651/Add.1) فضلاً عن مذكرة مستقلة أعدها المجلس تتضمن بالتفصيل نتائجه وتوصياته المتعلقة بأمن المعلومات. وترى اللجنة الاستشارية أن قرار اطلاع الجمعية العامة على تفاصيل هذه المذكرة وكيفية اطلاعها عليها يعود إلى المجلس.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقريرين المذكورين أعلاه، مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات وكذلك مع ممثلي الأمين العام الذين قدّموا توضيحات ومعلومات إضافية خطياً، اختتموها برودود خطية قُدمت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قضت، في قرارها ٦٦/٢٤٦^(١)، أن يخضع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وميزانيته لإدارة الشؤون الإدارية، وأن يكون رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، مسؤولاً أمام رئيس إدارة الشؤون الإدارية. وطلبت الجمعية إلى اللجنة أن تطلب بدورها إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة حسابات لطرق تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة وتقييمها، بما يشمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والستين. ونقلت اللجنة طلب الجمعية العامة إلى المجلس في رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٤ - ويتضمن تقرير مجلس مراجعي الحسابات النتائج والتوصيات التي خلص لها بعد مراجعة الحسابات التي أجراها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لتلبية الطلب المذكور آنفاً. ويورد التقرير، عند الاقتضاء، تعليقات الإدارة بشأن نتائج وتوصيات المجلس (A/67/651)، الفقرة ١٣). وتتضمن إجابة الأمين العام الواردة في الإضافة إلى التقرير، على وجه الخصوص، معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصية المتعلقة بتعزيز أمن المعلومات والنظم على نطاق الأمانة العامة.

ثانياً - معلومات أساسية

٥ - ترد المعلومات الأساسية في الفقرات من ١ إلى ١٠ من تقرير المجلس. ويشير التقرير إلى أن تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية ضروري لدعم طائفة واسعة من الأنشطة الإدارية والتشغيلية الحاسمة، في كل من المقر والميدان في مجال حفظ السلام، والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والشؤون الدولية، والمساعدة الإنسانية. وفي القرار ٦٦/٢٤٦، شددت الجمعية العامة على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية الطلبات المتزايدة للمنظمة، نظراً إلى زيادة اعتمادها على الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشددت الجمعية أيضاً على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الرقابة والمساءلة وفي زيادة توافر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب لدعم عملية اتخاذ القرارات.

(١) في ذلك القرار، اتخذت الجمعية العامة إجراء بشأن هيكل تشغيل مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، وطلبت إلى اللجنة الاستشارية أن تطلب بدورها إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة شاملة للحسابات المتعلقة بتنفيذ المشروع وأن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة، اعتباراً من الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والستين (انظر A/67/164 و A/67/360 و A/67/565).

٦ - وقد شددت اللجنة الاستشارية في العديد من المناسبات على ضرورة اتباع نهج قائم على الاتساق والتنسيق والمساءلة لإدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك ليس على مستوى الأمانة العامة فحسب، وإنما أيضا على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها^(٢). وقد أقر الأمين العام بأن الافتقار إلى القيادة والحوكمة الفعالين في هذا المجال قد أدى إلى ارتفاع نسبة ازدواجية وتجزؤ الوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، التي تتضح من إنشاء العديد من الوحدات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الإدارات وفي مختلف مراكز العمل، وكذلك إلى عدم اتباع معايير وعمليات موحدة، وإلى تطوير نظم مجزأة ووجود عدد كبير من قواعد البيانات المزدوجة وغير المتجانسة. وقد أدت هذه التجزئة إلى عدم كفاءة وفعالية استخدام الموارد، مما تسبب في ارتفاع تكاليف نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية، وهكذا أصبح من الصعب تحديد النفقات والأصول العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/60/692 و A/60/846/Add.1).

٧ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها شددت منذ الدورة الخمسين للجمعية العامة على دور التكنولوجيا في تحقيق مكاسب بفضل زيادة الكفاءة وفي رفع الإنتاجية على مستوى تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات، ودعت إلى اتباع استراتيجية منسقة وطويلة الأجل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى بلورة خطة لتنفيذها على كامل نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك جميع مراكز العمل (A/50/7/Add.16، الفقرة ٣٧). وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٥٤، إلى الأمين العام أن يضع استراتيجية شاملة لتطوير وتطبيق تكنولوجيا المعلومات. ولكن المقترحات الأولية التي قدمها الأمين العام بشأن استراتيجية وخطة عمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوجيه مسار تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، في الدورتين الخامسة والخمسين والسابعة والخمسين، لم تحقق النتائج المرجوة^(٣). وفي وقت لاحق، في سياق مبادرات الإصلاح الإداري المضطلع بها عملا بالتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وافقت الجمعية على مقترحي الأمين العام بإنشاء وظيفة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، والاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بجيل جديد من نظام تخطيط الموارد في المؤسسات (القرار ٢٨٣/٦٠).

(٢) انظر A/54/7، الفقرات ٨٠-٩٢؛ و A/55/7/Add.8؛ و A/56/7، الفقرات ٨٠-٩٤؛ و A/57/772، الفقرات ١٠٠-١٠٦؛ و A/58/7، الفقرات ١١٤-١٢٦؛ و A/60/7، الفقرات ١١٠-١١٢؛ و A/60/735 و Corr.1، الفقرات ١٥-١٨؛ و A/60/870، الفقرة ١٦.

(٣) انظر تقرير الأمين العام عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: A/55/780 و A/57/620؛ وتقرير اللجنة الاستشارية المتصلين بهما: A/56/7 و A/58/7؛ وقراري الجمعية العامة ٢٣٩/٥٦ و ٣٠٤/٥٧.

٨ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة، (في قرارها ٦٣/٢٦٢)، الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة^(٤). وتتضمن هذه الاستراتيجية ثلاثة أهداف عريضة هي: (أ) موازنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة مع رسالة الأمانة العامة وبرامج عملها؛ (ب) وإتاحة فرصة أمام موظفي الأمم المتحدة والجهات المعنية للاتصال وتبادل المعارف في أي وقت وفي أي مكان؛ (ج) وتوزيع الموارد المؤسسية واستخدامها بصورة فعالة (انظر A/62/793، الفقرة ١٣).

٩ - وقد استندت تلك الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى توافر قيادة مركزية قوية لوضع وتنفيذ معايير وأنشطة على نطاق المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى نهج لا مركزي في العمليات. وقد حُدِّت ثلاثة مجالات واسعة من الاحتياجات الهامة التي ينبغي تلبيتها بصورة متسقة في الأمانة العامة بكاملها والتي يجب توفيرها على المستوى المركزي، وهي: (أ) إدارة الموارد على نحو يلبى احتياجات المجموعات الإدارية فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية والبشرية والمادية وغيرها من الموارد؛ (ب) إدارة المعارف لمساعدة الإدارات الفنية وغيرها من الإدارات فيما يتصل بإدارة معلوماتها غير المنظمة؛ (ج) إدارة الهياكل الأساسية لمساعدة الأخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على توفير عمليات آمنة وغير منقطعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك لمراكز البيانات، وخدمات الاتصالات، ومكاتب المساعدة الفنية، ومن أجل استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال.

١٠ - وبالتزامن مع إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُطلقت ثلاثة برامج على نطاق المنظمة تحت إشراف المكتب لتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وتحدد الاستراتيجية لكل برنامج الأهداف والغايات والإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها لتدارك الثغرات وتلبية الاحتياجات التنظيمية، كما تحدد الاستراتيجية الفوائد المرتقبة من كل برنامج. وكان يُرتقب التخطيط لعدد من المشاريع على مدى السنوات الخمس التالية في إطار كل واحد من البرامج الثلاثة وتنفيذ هذه المشاريع وعلى سبيل المثال، كان يُرتقب تنفيذ مشروع إدارة المحتوى في المؤسسة في إطار برنامج إدارة المعارف، وأن يشمل برنامج إدارة الموارد نظامي إدارة العلاقة مع الزبائن (iNeed) وتخطيط الموارد في المؤسسة. وكان من المتوقع أن يحدث، بالتزامن مع تنفيذ هذه النظم على نطاق المنظمة واعتماد مجموعة موحدة من المعايير والعمليات والأدوات، انخفاض في مستوى التجزئة والازدواجية.

(٤) انظر أيضا A/62/793 و Add.1 و A/63/487.

١١ - وأنشأت الاستراتيجية التي أقرتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ أيضا هيكلًا إداريًا وإطار إدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشمل ما يلي: (أ) لجنة تنفيذية رفيعة المستوى معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وأولوياتها؛ (ب) أفرقة استشارية تمثل عملاء خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الإدارات، من أجل الإسهام في تحديد احتياجات هذه الإدارات وأولوياتها؛ (ج) رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات ليكون مسؤولاً عن الإدارة العامة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدائها في المنظمة؛ (د) مكتب مركزي ومستقل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٥)، يرأسه رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويقع تحت إشراف المكتب التنفيذي للأمين العام عن طريق نائب الأمين العام، لتوفير قيادة مركزية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المنظمة، ووضع معايير وسياسات على نطاق المنظمة، وللتخطيط للأنشطة المضطلع بها على نطاق الأمانة العامة وتنسيق هذه الأنشطة، ولتوفير نظم وهيكل حاسوبية مؤسسية، ولتوحيد الوظائف "الاستراتيجية" أو المركزية التي كانت تقوم بها في السابق الوحدات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أجزاء الأمانة العامة، وكذلك لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقار؛ (هـ) وحدات لا مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات التابعة للأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر، من أجل توفير النظم والخدمات على مستوى الإدارات على أساس المعايير التنظيمية التي يحددها رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولمعالجة المشاكل المحلية والتشغيلية. وجرى تصميم هيكل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها الثلاثة على نطاق المنظمة.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، تصورت استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إعداد ما يلي: (أ) إطار لإدارة الأداء يرمي إلى تحسين تتبع قياسات الأداء الرئيسية، ومهارات الموظفين، وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النهوض بتقديم

(٥) أنشئ المكتب في إطار باب مستقل من أبواب الميزانية عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٢، بنقل جميع الموظفين والموارد (الممولين من الميزانية العادية وحساب الدعم والموارد الخارجة عن الميزانية) في شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات من مكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية؛ وينقل "الأنشطة الاستراتيجية" لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني مع نقل الموارد المعتمدة في حساب دعم عمليات حفظ السلام وقدرها ٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠ دولار (تشمل مبلغ ٥٠٠ ٢٥٥ ٥٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف، و ٧٦٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف نقل ١٠ وظائف (٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٢ ف-٢، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وبنقل مخصصات وظيفة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات من باب ١ في الميزانية.

الخدمات؛ (ب) بنيان عالمي موجه نحو الخدمات ومعايير تقنية قوية لكفالة التنسيق وقابلية التبادل بغية التمكين من تعزيز أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها وخدماتها وتخفيض تكاليف الشراء والصيانة؛ (ج) إطار مالي عالمي لتعزيز الانضباط المالي والمساءلة عن كل أوجه الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللحد من النفقات من خلال الدمج وعمليات تحسين الكفاءة والشراء المركزي بغرض توفير قدر أكبر من الأموال للبرامج الخاضعة لسلطة تقديرية.

١٣ - وقدم الأمين العام أيضا في تقرير منفصل (A/62/510/Rev.1) اقتراحات بشأن النظم المؤسسية التي ستدار مركزيا على صعيد المنظمة ككل تحت إشراف رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، ألا وهي إدارة المحتوى في المؤسسة، وإدارة العلاقة مع العملاء، وتخطيط موارد المؤسسة، بما في ذلك، فيما يتعلق بكل نظام، الهيكل الإداري المقترح، واستراتيجية التنفيذ، والجدول الزمني، وتقديرات الميزانية. سلمت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٢/٦٣، بفوائد تنفيذ نظامي إدارة العلاقة مع العملاء وإدارة المحتوى في المؤسسة، وطلبت إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ هذين النظامين على نطاق المنظمة، حسب الاقتضاء، تحت إشراف رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات لضمان اتباع نهج منسق في تطوير النظم المؤسسية. وقدمت الجمعية مليوني دولار من أصل مبلغ ٢٢ مليون دولار طلبه الأمين العام من أجل تنفيذ تلك المشاريع، وطلبت إليه أن يفي بتلك الاحتياجات في حدود الموارد الإجمالية المعتمدة في إطار الميزانية البرنامجية. ووافقت الجمعية أيضا على تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة والهيكل الإداري المقترح للمشروع، وهو الهيكل الإداري الذي سيقوم في ظله مدير مشروع تخطيط موارد المؤسسة بتقديم تقاريره إلى وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية بصفتها رئيسة اللجنة التوجيهية لمشروع تخطيط موارد المؤسسة وإلى رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، على أساس يومي بشأن مسائل إدارة المشروع والتكنولوجيا. وفي وقت لاحق، وبناء على طلب من الجمعية في قرارها ٢٤٣/٦٤، قدّم الأمين العام تقارير مرحلية سنوية عن تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسة (أوموجا).

١٤ - وبعد اعتماد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٨، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٢/٦٣، إلى الأمين العام أن يقدم جردا شاملا للقدرات المتاحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، ومنها الموظفون المتفرغون والموظفون غير المتفرغين. واستنادا إلى استعراض أولي في عام ٢٠٠٨ وإلى تقييم أكثر شمولا لأكثر من ٧٠ وحدة من وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أجري في عام ٢٠١٠، قدم الأمين العام، في تقريره المرحلي عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/65/491)، للمرة الأولى، تقديرات عن إجمالي نفقات وأصول وموارد وموظفي الأمانة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تقديرات يرد تلخيص لها

في الجدول أدناه. وورد في الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من هذا الاستعراض أن بيئة وعمليات المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال تتسم إلى حد كبير بطابع اللامركزية والتشظي والازدواجية وعدم التساوق، وهو ما يرفع تكاليف العمليات، ويحول دون تحقيق المنظمة لوفورات الحجم. ثم إن قسما كبيرا من الموارد يوجه نحو الهياكل الأساسية ومهام تنفيذية روتينية، ولا يوجد أي دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأنشطة والبرامج الفنية والإدارية والتنظيمية. وكشف الاستعراض أن نفقات الأمم المتحدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتفعة، حيث تقدر بنحو ٧٧٤ مليون دولار، حيث يزيد مجموع عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن ٢٠٠ ٤ موظف، بما في ذلك الموظفون الممولون من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام ومن حساب الدعم ومن مصادر خارجة عن الميزانية، وحوالي ٧٠ وحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و ٢١١ مركزا للبيانات/غرفة خوادم، و ١٣١ مكتبا للخدمة، و ١ ٩٩٤ من برامج التطبيقات.

الإحصاءات الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس الاستعراض الهيكلي لعام ٢٠١٠

المؤشرات الرئيسية	المقر	المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية وغيرها الخاصة	بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية	المجموع
الميزانية السنوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	١٤٩	٦٢	٥٦٣	٧٧٤
موظفو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٧٧٠	٦٨٨	٢٧٦١	٤٢١٩
المسميات الوظيفية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	-	-	-	١٧٣
وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢١	١٥	٣٤	٧٠
برامج التطبيقات	٨٤١	٨٢٥	٣٢٨	١٩٩٤
الخوادم الفعلية	٨٨٨	١٣٢٢	٢٣٤٧	٤٥٥٧
مراكز البيانات/غرف الخوادم	٨	٨٩	١١٤	٢١١
الحواسيب المنضدية والمحمولة	١٧٢٤٤	١٨٤٣٥	٤٨١١٧	٨٣٧٩٦
مكاتب خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٠	٢٧	٨٤	١٣١
الطلبات المقدمة إلى مكاتب الخدمة (سنويا)	٢٩٢٥١١	٢٢٥٥٩٧	٦٢٨٥٢١	١١٤٦٦٢٩

١٥ - وفي تقريره المرحلي (A/65/491)، سلط الأمين العام الضوء أيضا على الصعوبات المعترضة في تحديد شكل لميزانية موحدة: فنظرا لعدم وجود بيانات ثابتة وقابلة للمقارنة على نطاق المنظمة، استند في تحديد التقدير الإجمالي إلى دليل أعد يدويا واستغرق إعداداه زمنا

طويلاً يتضمن معلومات استمدت من مجموعة متنوعة من الوثائق، وهو ما يجعل من الصعب القيام على نحو منتظم بتعقب تكاليف الأنشطة المضطلع بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ووجهت صعوبات مماثلة في تحديد عدد الموظفين، ويعزى ذلك بوجه خاص إلى وجود ملفات متعددة استناداً إلى أنواع الأفراد (الموظفون، المتعاقدون، الخبراء الاستشاريون، المتطوعون)، فضلاً عن عدم وجود مسميات وظيفية موحدة لوظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، لم يشمل الملاك الوظيفي الأفراد الذين يضطلعون بمهام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن لا يعملون في إطار وحدة رسمية من وحدات ذلك المجال أو لا يحملون مسمى وظيفياً من مسمياته. ولاحظ الأمين العام أن عدم القدرة على الاضطلاع بالسير بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بميزانية وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد المنظمة ككل يحد بقدر كبير من الإدارة الشاملة الفعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأبرز الحاجة إلى وجود مخطط حسابات متسق ومبسط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق شامل، ونظام مالي داعم له القدرة على تتبع تكاليف أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانتظام، علاوة على الألقاب الوظيفية والتوصيفات الوظيفية الموحدة لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٦ - وعلى أساس النتائج التي توصل إليها الاستعراض، اقترح الأمين العام أربعة مشاريع للاستعراض الهيكلي تهدف إلى تبسيط وتوحيد بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، هي: (أ) توحيد أداء مكاتب الخدمات على الصعيد العالمي، بغية خفض عددها وتقديم خدماتها على مدار الساعة، مع البدء في تطبيق تقنيات مكاتب الخدمة الآلية والموحدة وتوفير أدوات الخدمة الذاتية للمستخدمين النهائيين؛ (ب) تبسيط عمل مراكز البيانات وغرف الخوادم والخوادم، بغرض إنشاء أقل عدد من مراكز البيانات بالمؤسسة ومن مراكز العمل، وتوفير الخدمة على مدار الساعة؛ (ج) ترشيد الإطار التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغرض تحديد معالم المهام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ نموذج عالمي للتوظيف، واستعراض وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصياغة توصيات بهدف إجراء تغييرات تنظيمية في الهيكل الإداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك دمج الوحدات المتعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الإدارة الواحدة؛ (د) تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق زيادة قدراته في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية العالية من قبيل صياغة السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإشراف والتنسيق، والتصميم ووضع المعايير، وتطوير التطبيقات المؤسسية، وإدارة حافظة المنظمة على الصعيد العالمي، وإجراء الاستعراضات الإدارية لميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبلغ إجمالي

الموارد المقترحة للمشاريع الأربعة على مدار فترة تنفيذها البالغة ٥ سنوات من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥، مقدار ١٤٠,٧ مليون دولار، يُقترح تمويلها على أساس إجراء تقاسم التكاليف من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام ومن مصادر من خارج الميزانية.

١٧ - وأذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٩/٦٥، للأمين العام بالمضي في تنفيذ مشروع الاستعراض الهيكلي ٣ (ترشيد الإطار التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وقررت توفير المبلغ المطلوب للمشروع في عام ٢٠١١ وقدره ١,٥ مليون دولار من الموارد الموافقة عليها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. كما قررت الجمعية توفير مساعدة مؤقتة عامة تعادل سبع وظائف برتبة ف-٤ لمشروع الاستعراض الهيكلي ٤ (تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، منها خمس وظائف تموّل من الموارد الموجودة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقررت الجمعية أيضاً عدم تأييد أي تمويل يتصل بالمشروعين الآخرين وطلبت إلى الأمين العام أن يعيد النظر في المقترحات بشأن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في تقريره (A/65/491)، وأن يقدم مقترحات جديدة و/أو منقحة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٨ - وفي تقريره اللاحق عن المبادرات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/94)، عرض الأمين العام أربع مبادرات منقحة جامعة وشاملة لنطاق المنظمة بتكلفة إجمالية بلغت ٤٢,٨ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على النحو التالي: (أ) تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، وهي تدمج المقترحات السابقة المتعلقة بمشروع الاستعراض الهيكلي ٣ (ترشيد الإطار التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، ومشروع الاستعراض الهيكلي ٤ (تعزيز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ (ب) تعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كان يشار إليها في السابق باسم "إدارة المحتوى في المؤسسة" (القرار ٢٤٣/٦٤، الفقرة ١٢٥)؛ (ج) دعم تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يجري في إطارها تنقيح المقترح السابق للأمين العام المتعلق بالمشروع ١ (توحيد أداء مكاتب الخدمة على الصعيد العالمي)، وإدماج عملية التنفيذ الجارية لنظام العلاقة مع العملاء (انظر A/65/491)؛ (د) إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يطرح مقترحاً منقحاً للمشروع ٢ (تبسيط عمل مراكز البيانات) (المرجع نفسه)، بحيث يتضمن الاحتياجات اللازمة لوضع خطة موحدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، بما في ذلك حل دائم بشأن المقر، وذلك استجابةً لقرارات الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣ و ٢٦٩/٦٣ و ٢٥٩/٦٥.

١٩ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٦، إلى الأمين العام تنفيذ المبادرة ١ (تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة)، والمبادرة ٤ (إنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وقررت ألا توافق على تمويل إضافي لتنفيذ هاتين المبادرتين، وقررت أيضا ألا توافق على المبادرتين المتبقيتين. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام ألا يقدم في المستقبل أي مقترحات لتمويل مشاريع كبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظر فيها الجمعية إلا بعد تنفيذ مشروع أو موحا بشكل كامل. ومثلما ورد في الفقرة ٣ أعلاه، فقد أحاطت الجمعية علما، في القرار ذاته، بالترتيبات الإدارية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا - السياق

٢٠ - تنخرط الأمم المتحدة بنشاط في تنفيذ، أو النظر في إطلاق، عدد من المبادرات الرئيسية في مجال إدارة التغيير والتحول على صعيد إجراءات العمل، بما في ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسة، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونموذج منقح لتقديم الخدمات، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، علاوة على الإصلاحات المستمرة في إدارة الموارد البشرية. ومثلما أبرز المجلس، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء لا يتجزأ من مبادرات التحول على صعيد إجراءات العمل هذه، والتي تستخدم التكنولوجيا لتمكين التغيير وتنفيذه. ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى ضرورة تقديم الدعم الملائم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علاوة على المعلومات المؤسسية المتسقة والشاملة والموثوقة دعما لاتخاذ القرار، من أجل التنفيذ الناجح لتلك المبادرات.

رابعا - تعليقات عامة

٢١ - يشمل التقييم الذي أجراه مجلس مراجعي الحسابات لتسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/67/651) طائفة واسعة من العناصر، منها ما يلي: استراتيجية الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومواءمة الاستراتيجية مع نموذج أعمال المنظمة واحتياجات التحول في تسيير الأعمال؛ وإطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ودور رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ وإجمالي تكاليف وظيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتركيبه موظفي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقاعدة مهارات الأفراد المعنيين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدارة الخدمات والتكنولوجيا المتصلة بها، بما في ذلك إدارة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسائل المتعلقة بأمن المعلومات.

٢٢ - وحدّد المجلس أوجه القصور الثلاثة الرئيسية التالية في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية، وهي: (أ) عدم التركيز بقدر كاف على نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وهو مشروع التحول الأكبر الوحيد القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة؛ (ب) عدم إيلاء مسائل أمن المعلومات الأولوية بما يكفي؛ (ج) عدم الاعتراف اعترافاً كافياً بحجم أنشطة حفظ السلام التي تمثل ما يناهز ٧٥ في المائة من مجموع نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/67/651، الفقرتين ١٨ و ١٩).

٢٣ - وخلص المجلس إلى استنتاج عام مفاده أن المنظمة لم تنجح في سعيها إلى تطبيق نهج لتنفيذ وإنجاز استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتسم بقدر أكبر من المركزية.

٢٤ - ويعزو المجلس هذا الأمر إلى مجموعة متنوعة من العوامل التي تشمل: (أ) الإخفاق في تهيئة رؤية مشتركة والتزام على نطاق المنظمة؛ (ب) عدم دعم الإدارة العليا لصنع القرار والسلوك المؤسسي المركزي ودفعه من المركز؛ (ج) إخفاق هياكل الإدارة في العمل بفعالية؛ (د) عدم تحديد دور وسلطة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورئيس هيئة موظفي أو التعريف بهما أو استيعابهما بشكل واضح في إطار الأمانة العامة؛ (هـ) الصعوبة المتأصلة المتمثلة في عدم إمكانية تحقيق التحول فقط من خلال وظيفة مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفتقر إلى سلطة فرض التغيير في منظمة من قبيل الأمم المتحدة التي تعمل بدرجة أكبر كشبكة من المنظمات، وليس كهيئة واحدة عالمية ومتجانسة.

٢٥ - وعلى نطاق أوسع، يلاحظ المجلس أن الصعوبات التي تعترض تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعكس تلك التي تواجهها الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنجاز مشاريع التحول في تسيير الأعمال الرئيسية من قبيل مشروع أوموجا. ومن هذه الصعوبات عدم وجود رأي متسق أو إطار عمل أو جدول أعمال مقرر بوجه عام لمشاريع التحول في تسيير الأعمال؛ وعدم وجود ترتيبات واضحة وفعالة في مجال الإدارة والمساءلة فيما يتعلق ببرامج كبرى من هذا القبيل؛ ووجود مواطن ضعف في المراقبة نظراً لعدم إتاحة معلومات منتظمة عن الإدارة المالية للاستئارة بها في صنع القرار.

٢٦ - وأصدر المجلس سلسلة من التوصيات لمعالجة مواطن الضعف المحددة في المجالات المذكورة آنفاً (انظر الفقرة ٢١ الواردة أعلاه)، التي وافقت الأمانة العامة عليها جميعها. ويلاحظ المجلس اعتراف الإدارة صراحة بالمسائل التي أثيرت في التقرير والتزامها باتخاذ إجراءات حاسمة بشأنها من أجل تحسين الوضع الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، بما في ذلك وضع استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتسق

مع أهداف الأمم المتحدة، وطموحات التحول الواقعية. وتلاحظ اللجنة أن الأمانة العامة تقترح أن تقدم استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، في عام ٢٠١٣ (A/67/651، الموجز).

٢٧ - وترد تفاصيل توصيات المجلس والإجراءات المتوخاة لتنفيذها من جانب الأمانة العامة في تقرير المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

(أ) استكمال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة صياغتها (المرجع نفسه، الفقرتان ٢١ و ٢٢)؛

(ب) التتبع الشامل لنفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمويل أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرات ٢٩-٣٣)؛

(ج) النموذج التشغيلي ونموذج تقديم الخدمات في الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرات ٣٩-٤٣)؛

(د) توضيح دور كل من كبير موظفي المعلومات وكبير موظفي التكنولوجيا، وكذلك مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرات ٤٤-٥٦)؛

(هـ) إطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرات ٦٠-٧٠)؛

(و) تركيبة موظفي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين مهارات موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرات ٧١-٧٨)؛

(ز) إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرات ٧٩-٨٥)؛

(ح) استراتيجية إدارة تطبيقات البرمجيات (المرجع نفسه، الفقرات ٨٦-٩٢)؛

(ط) أمن المعلومات (المرجع نفسه، الفقرات ٩٣-١٠١).

٢٨ - وتثني اللجنة الاستشارية على مجلس مراجعي الحسابات لجودة تقريره العالية، وتشعر بالارتياح إزاء نطاق وعمق عملية مراجعة الحسابات التي اضطلع بها المجلس. وترحب بالتوصيات البناءة ذات الصلة التي أصدرها المجلس لمعالجة مواطن الضعف الخطيرة التي حددتها عملية مراجعة الحسابات التي اضطلع بها المجلس. وتقدر اللجنة بوجه خاص آراء المجلس بشأن الأسباب الجذرية وأوجه القصور الهيكلية التي تحول دون إحراز

التقدم في تنفيذ المشاريع الكبرى للتحويل في تسيير الأعمال ومبادرات الإصلاح التنظيمي في الأمم المتحدة. وتلاحظ، على سبيل المثال، ملاحظات المجلس بشأن الطابع المعقد واللامركزي الذي تتسم به الأمم المتحدة، والحاجة إلى تحقيق فهم أفضل للأنشطة على نطاق المنظمة التي تتطلب رقابة مركزية قوية والأنشطة التي تستحق أن تفوض لها صلاحيات تشغيلية أوسع. وتقدم أيضا عملية مراجعة الحسابات التي أنجزها المجلس بعض التوضيحات فيما يتعلق بأوجه الترابط بين الإصلاح المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيره من المشاريع الجارية للتحويل في تسيير الأعمال. وترى اللجنة أن التقييم المستقل الذي أجراه المجلس يشكل أداة قيمة للأمانة العامة من أجل تحليل الدروس المستفادة وتحديد مسار العمل في مجال التطوير المقبل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة. وسيسهل هذا التقييم أيضا نظر الجمعية العامة في التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات الكبرى للتحويل في تسيير الأعمال من قبيل مشروع أوموجا، وكذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترى اللجنة الاستشارية أنه، في المستقبل، ينبغي أن يطلب إلى المجلس إجراء تقييمات من هذا القبيل في وقت متقدم من دورة تنفيذ المشاريع/المبادرات الكبرى من أجل كفاءة كشف المسائل وإبلاغ الجمعية عنها في وقت أنسب، بحيث يمكن اتخاذ التدابير العلاجية على وجه السرعة.

٢٩ - وتشعر اللجنة الاستشارية بخيبة أمل إزاء الإخفاق في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وافقت عليها الجمعية العامة، بعد مرور أكثر من أربع سنوات على اعتمادها في عام ٢٠٠٨. وترى اللجنة أن افتقار الإدارة العليا إلى الالتزام والملكية والمساءلة كانت هي العوامل الرئيسية في هذا الصدد. ويبين تقرير المجلس مواطن ضعف الأمانة العامة في إنجاز مشاريع التحويل في تسيير الأعمال ومبادرات الإصلاح التنظيمي الكبرى. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقود جهدا جادا من أجل التحليل الكامل للدروس المستفادة من المسائل التي واجهت تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادرات الكبرى للتحويل في تسيير الأعمال التي راجع المجلس حساباتها مثل مشروع أوموجا والمعايير الخاسية الدولية للقطاع العام واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وتشدد اللجنة على أن كبار المديرين وغيرهم من الموظفين المعنيين ينبغي أن يشاركوا مشاركة كاملة في هذه العملية بطريقة خاضعة للمساءلة، وأن يلتزموا بتحقيق التغييرات اللازمة إذا أريد للأمم المتحدة أن تتطور لتصبح منظمة حديثة وذات كفاءة وحسنة الإدارة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية إدراج الأهداف ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع أوموجا في اتفاقات كبار المديرين مع الأمين العام، اعتبارا من عام ٢٠١٠. وتعتبر أن هذه الاتفاقات، إذا أحسن تطبيقها، يمكن أن تشكل أداة فعالة للمساءلة عن الأداء والامتثال للقرارات والمعايير التنظيمية.

٣٠ - وفي ضوء الانتكاسات التي شهدتها تحقيق النجاح في مشاريع التحول في تسيير الأعمال ومبادرات الإصلاح التنظيمي الكبرى، وكذلك محدودية قدرة المنظمة على استيعاب هذا التغيير، توصي اللجنة الاستشارية بأن يطلب إلى الأمين العام تحديد مسار عمل يتسم بطابع برغماتي وواقعي وعملي لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس. وترى اللجنة أن تنفيذ توصيات المجلس ستشمل مزيجاً من الأمور التالية: (أ) التخطيط الطويل الأجل لإحداث التغييرات الثقافية والتنظيمية والهيكلية اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية والمسائل الهيكلية على صعيد المنظمة؛ (ب) إعادة الهيكلة على المدّين القصير والمتوسط من أجل تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة وتقديم دعم أفضل لتنفيذ المبادرات الجارية للتحول في تسيير الأعمال؛ (ج) اتخاذ الإجراءات الفورية المطلوبة لمعالجة المسائل العاجلة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأمن المعلومات. وترى اللجنة أنه ينبغي أن ترتب الأمانة العامة جهودها حسب الأولوية وأن تعتمد، ما أمكن، نهجاً تسلسلياً لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يحدد بوضوح الإجراءات الواجب اتخاذها فوراً وتلك التي تتخذ خلال أطر زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.

٣١ - وفي هذا الصدد، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إيلاء الأولوية العليا لتحديد التدابير اللازمة وإحسان تثبيتها لكفالة التنفيذ الناجح لجميع مراحل مشروع أوموجا، وضمان قدرة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائر الإدارات والمكاتب والوحدات المعنية على دعم نظام تخطيط الموارد في المؤسسة بشكل مستقل في مرحلة ما بعد التنفيذ. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، تنفيذ استراتيجية إدارة التطبيقات للتعامل مع وقف تشغيل حوالي ٧٠٠ تطبيق، والمعايير المركزية لربط الحواسيب المكتبية بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وتعزيز مراكز المساعدة التي تقدم الخدمات لمستخدمي نظام أوموجا، وإنشاء مراكز بيانات المؤسسة حيث تُوطّن برامجيات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وتشدد اللجنة على الأهمية والأولوية الحاسمتين اللتين يكتسبهما ضمان نجاح مشروع تنفيذ نظام أوموجا، ليس لحماية الاستثمارات الكبيرة التي قدمتها الدول الأعضاء فحسب، بل أيضاً لأن مشروع أوموجا أمر محوري لتحسين الفعالية والكفاءة بوجه عام في عمليات المنظمة. ونظام تخطيط موارد المؤسسات ضروري أيضاً لأمر منها: استكمال الانتقال إلى المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام واستدامته؛ وتنسيق وتوحيد ممارسات العمل على نطاق المنظمة؛ وتعزيز معلومات الإدارة من أجل دعم تحسين صنع القرار؛ وتمكين مبادرات التحول في تسيير الأعمال والإصلاح التنظيمي من قبيل تحسين المساءلة، وزيادة كفاءة نموذج تقديم الخدمات.

٣٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن يطلب إلى الأمين العام أن ينظر، عند وضع مقترحاته لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو مشروع أوموجا، في جميع الخيارات المتاحة من أجل تحديد الأولويات وإعادة توزيع الموارد، وأن يتجنب، قدر الإمكان، تقديم طلبات للحصول على موارد إضافية. ولأن نظام أوموجا سيصبح موردا على نطاق المنظمة تستفيد منه كل إدارة ومكتب في الأمانة العامة، توصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام بذل كل جهد ممكن من أجل تعبئة الموارد من ضمن الموارد الحالية في جميع الإدارات والمكاتب. وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة الفقرة ١٠٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦، الذي طلب إلى الأمين العام ألا يقدم في المستقبل أي مقترحات لتمويل مشاريع كبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظر فيها الجمعية العامة إلا بعد اكتمال تنفيذ مشروع أوموجا. وأي مقترحات للحصول على موارد إضافية لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تكون مصحوبة بتحليل التكلفة/العائد. وتوصي اللجنة كذلك بأن يطلب إلى الأمين العام أن يبين أولويات الأنشطة المتصلة بمشروع أوموجا في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات قد ظلت شاغرة منذ تموز/يوليه ٢٠١٢، وهي قيد التوظيف. وترى اللجنة أن الوظيفة التي يضطلع بها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالغة الأهمية لضمان الفعالية في توجيه أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط لها وإدارتها، ولا سيما في الوقت الذي تطرأ فيه تغييرات كبرى ويتعين اتخاذ قرارات هامة بشأن التوجه الذي تأخذه وظيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك توصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام أن يشغل هذه الوظيفة دون مزيد من الإبطاء.

٣٤ - وعلى الرغم من خطورة المسائل التي أبرزها التقرير، يُقر المجلس بأن الإدارة حققت إنجازات هامة على المستوى التشغيلي، ويلاحظ المجلس استمرار ورود تعليقات إيجابية من المستخدمين بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الأخرى فيما يتصل بأداء مهامهم التشغيلية والتزامهم بجودة الخدمات المقدمة.

٣٥ - وتشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى حماية الاستثمارات التي قُدمت حتى الآن في إطار تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات من قبيل نظم إدارة العلاقة مع العملاء، وإدارة الحافظة وإدارة الهوية في المؤسسة. وتوصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام، لدى إعادة صياغة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استكشاف كيفية إدماج تنفيذ هذه النظم في الاستراتيجية.

٣٦ - وترد في الفقرات الواردة أدناه تعليقات اللجنة الاستشارية على بعض المسائل المحددة التي أثيرت في تقرير المجلس.

خامسا - ملاحظات وتعليقات على جوانب محددة لتسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة

ألف - نموذج التشغيل وتقديم الخدمات في الأمم المتحدة

٣٧ - يوصي مجلس مراجعي الحسابات بضرورة إقرار الإدارة بالتغييرات التي يلزم إدخالها على المسؤوليات والنموذج التشغيلي للأمانة العامة من أجل تنفيذ أي استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقبول أن الإدارة العليا ككل هي المسؤولة عن تنفيذ التغييرات على نطاق المنظمة دعماً لرئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات (A/67/651، الموجز). وتشير الأمانة العامة إلى أنه ثمة خطة لاستعراض نموذج التشغيل الحالي وتحديد الفرص المتاحة لتحقيق مزيد من الفوائد من خلال إدخال تغييرات على نموذج تقديم الخدمات، وفي إطار الخطة يتولى أصحاب العملية المسؤولية النهائية عن تحديد وتنفيذ الفرص المتاحة لتحسين نموذج تقديم الخدمات على نطاق الأمانة العامة. وسيقدم إلى الجمعية العامة تقرير بشأن نماذج تقديم الخدمات العالمية في دورتها الثامنة والستين (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٢ و ٤٣).

٣٨ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات قد أشار، في التقرير المرحلي السنوي الأول بشأن تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، إلى أن إعادة تصميم نموذج تقديم الخدمات كان ينبغي أن يكون إحدى أولويات المشروع وأن نهجا على نطاق الأمانة العامة لتقديم الخدمات المشتركة يمكن أن ييسر الانتقال إلى النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، ويؤدي أيضا إلى أوجه كفاءة كبيرة في الأجل الطويل (انظر: A/67/164).

٣٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار، في وضع تقريره عن نماذج تقديم الخدمات العالمية، الفرص التي يتيحها نظام تخطيط الموارد في المؤسسة من أجل زيادة الإنتاجية والفعالية من حيث التكلفة في تقديم الخدمات. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لضمان مواءمة النماذج المقترحة مع تصميم مشروع أوموجا، وألا يؤدي اعتمادها إلى تصاعد التكلفة أو مزيد من التأخير في تنفيذ أوموجا. وتكرر اللجنة ضرورة موافقة الجمعية العامة على إجراء أي تغييرات في نموذج تقديم الخدمات الحالي.

باء - استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٠ - مثلما سبق ذكره، حدد المجلس ثلاثة أوجه قصور رئيسية في الاستراتيجية الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ذكر أيضا أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تُنفذ إلا جزئيا، ولم تحقق أهدافها الرئيسية الثلاثة لأنها لم توفر توجيهات واضحة أو تشرح مدى ضرورة تغييرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة

لاحتياجات الأعمال أو الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، أو تعكس أهمية الاستراتيجية من أجل تنفيذ مشروع أوموجا. كما أنها لم تتماشى مع ثقافة الأمم المتحدة وممارساتها، ولم يجر تمويلها على النحو المناسب، ولا تبليغها بشكل فعال. ويوصي بأن تضع الإدارة استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو يتسق مع أهداف الأمم المتحدة وي طرح طموحات تحول واقعية (انظر الفقرات ٢٢-٢٧ أعلاه).

٤١ - وترى اللجنة الاستشارية أن صياغة استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتناول المسائل المتعددة المعقدة التي أثيرت في تقرير المجلس يمثل مسعى من المساعي الرئيسية، الأمر الذي يتطلب قيادة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات ومدخلاته. وتشدد على ضرورة أن تأخذ الاستراتيجية في الاعتبار جميع توصيات المجلس وكذلك التعليقات الواردة في هذا التقرير. وفي الفقرات الواردة أدناه، تعلق اللجنة على بعض المسائل الرئيسية التي يتعين النظر فيها لدى صياغة الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٢ - وتتفق اللجنة الاستشارية مع المجلس في ضرورة اتساق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أهداف الأمم المتحدة، وأن تطرح طموحات واقعية للتحول. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام كفالة مواءمة أي مقترحات يقدمها من أجل استراتيجية مستكملة أو منقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل دقيق مع الاحتياجات الحقيقية للمنظمة، ولا سيما تلك الناشئة عن مبادرات تحول الأعمال الجارية أو المقبلة، بما في ذلك نظام أوموجا والمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام واستراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

المركزية/اللامركزية

٤٣ - يذكر المجلس أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع أوموجا، قد صُمِّمًا من أجل توفير نموذج تشغيلي جديد متسق على الصعيد العالمي، ولكن الطابع المستقل لكيانات الأمانة العامة ونموذج الأعمال الحالي لم يوضع في الاعتبار بقدر كاف عند الإعداد لهذا التحول المركزي المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/67/651، الموجز). ويشدد على ضرورة أن تكون الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر واقعية، وأن تأخذ في الاعتبار طابع المنظمة اللامركزية بقدر كبير.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التوتر بين المركزية واللامركزية قائم في جميع النماذج التشغيلية. ويلزم المنظمة التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية مواءمة نموذج التشغيل الحالي مع الاحتياجات الجديدة، وأيضا تحقيق توازن ملائم بين أنشطة تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات التي ستكون مركزية، والأنشطة التي ينبغي استمرار تفويضها على الصعيدين المحلي والإقليمي. وكما يذكر المجلس، هذا يعني تحديد الأنشطة التي تتطلب إحكام الرقابة بدقة، وضرورة إدارتها مركزيا، وتلك التي يمكن تفويضها إلى وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية (انظر A/67/651، الفقرة ٥٨). ويرد في الشكل الثالث من تقرير المجلس توضيح للكيفية التي يمكن أن يعمل بها هذا المفهوم في الأمم المتحدة، باستخدام نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وأمن المعلومات كمثالين على المبادرات على نطاق المنظمة التي تتطلب المراقبة المركزية الصارمة. وفي هذا الصدد، أبلغت الأمانة العامة للجنة بأنها تتوخى هيكل حوكمة منقح، ستتخذ في إطاره بعض القرارات مركزيا بهدف تحقيق مزيد من المواءمة، مع تفويض البعض الآخر على الصعيد المحلي. وستتطلب الترتيبات المنقحة إصدار نشرة للأمم العام تحدد أدوار مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسؤولياته في هذا الصدد. وتشدد اللجنة على دور لجنة الإدارة في تيسير مثل هذا الاتفاق ومسؤولية كبار المديرين إزاء الالتزام بتطبيق أي قرارات على نطاق المنظمة (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه).

٤٥ - وبغض النظر عن النهج المعتمد، تشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة التصدي بصورة شاملة لمسألة التجزئة المفرطة لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة التي كشف عنها الاستعراض الهيكلي. وقد تؤدي تلك التجزئة إلى عدم استخدام الموارد على نحو كفو، وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو غير فعال (انظر الفقرة ١٤ أعلاه). وقد شددت اللجنة الاستشارية مرارا، على أن المنظمة ستستفيد كثيرا من قيادة أكثر فعالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، ووضع نهج أكثر مركزية لإدارة مبادرات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة. ولا توفر الترتيبات القائمة فيما يتعلق بأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استراتيجية متماسكة، وتجعل من الصعب تحديد جميع أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع منهجيات موحدة وتطبيقها، وإنفاذ نظم على نطاق المنظمة. وقد أدى ذلك إلى انتشار نظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتسم بالتناقض والازدواجية (انظر الفقرة ٦ أعلاه).

٤٦ - ومن أوجه القصور الرئيسية التي أبرزها المجلس، والتي تحتاج إلى معالجة عند صياغة استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي مسألة إدراج قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حفظ السلام، التي تمثل نسبة ٧٥ في المائة من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). وأقرت اللجنة الاستشارية، خلال تبادل للآراء مع لجنة عمليات مراجعة الحسابات، بأن حجم شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الدعم الميداني مقارنة بمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يطرح في الواقع بعض التحديات. وأعربت اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات عن رأي مفاده أن الأمم المتحدة بحاجة إلى النظر في ما إذا كان ينبغي أن تعمل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة الدعم الميداني كوحدة أعمال قائمة بذاتها أو ما إذا كان ينبغي أن تتبع القيادة الاستراتيجية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لمركز استراتيجي صغير فرض السلطة على وحدة تشغيلية أكبر، إذا كان لدى الأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، فهم واضح للنموذج التشغيلي، الذي يحدد بوضوح المسؤوليات والمسألة، والقدرات والالتزامات الإدارية الملائمة. وأشارت لجنة عمليات مراجعة الحسابات كذلك إلى أنها ترى، بغض النظر عن الترتيب المتبع، أن أي استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة لا تشمل عمليات حفظ السلام تفتقر إلى المصادقية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يطلب إلى الأمين العام دراسة هذه المسألة على نحو شامل في سياق إعادة صياغة استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مواءمة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مشاريع تحول الأعمال الرئيسية وتحديد أولوية مشروع أوموجا

٤٧ - يرى المجلس ضرورة أن يكون أي تغيير رئيسي للعمليات التي تعززها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العناصر الهامة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرى أن أحد القيود الرئيسية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمم المتحدة هو أنها لا تعكس أهمية إصلاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ مشروع أوموجا، أو تضع رؤية واضحة ومشاركة للطريقة التي يمكن أن تدعم بها ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احتياجات الأعمال وتحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. ويوصي المجلس بأن تضع الإدارة استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وضع استراتيجية إعلامية على نطاق الأمم المتحدة، والإطار البيئي في المؤسسة الذي يصف كيف ستدعم التكنولوجيا والمعلومات الفوائد التي ستعود على المنظمة وتوفرها. وتقبل الأمانة العامة، في ردها، الحاجة إلى استكمال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة صياغتها، ومواءمة الاستراتيجية الجديدة مع تطبيق نظام أوموجا واستراتيجية أوسع نطاقاً لدعم الأعمال، مما يحدد نموذج تقديم الخدمات في المنظمة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٢١).

٤٨ - وتشاطر اللجنة الاستشارية المجلس شواغله في هذا الصدد. فقد دأبت، في تقاريرها المتعلقة بتنفيذ مشروع أوموجا

(انظر A/63/487 و A/64/7/Add.9 و A/65/576 و A/66/7/Add.1 و A/67/565) على تأكيد الحاجة إلى زيادة التعاون بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفريق مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني في مجالات من قبيل: (أ) إنشاء هياكل تقنية لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ (ب) مواءمة المعايير التقنية لمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة مع معايير مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ج) تطوير الوصلات البينية بين النظم التراثية ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ (د) تنقية البيانات وتحويلها وهجرتها؛ (هـ) إجراء جرد شامل للنظم القائمة وتصنيفها، لا سيما تلك التي يتعين ربطها أو الاستعاضة عنها بمشروع أوموجا؛ (و) وضع الخطط لوقف تشغيل النظم القائمة التي سيستعاض عنها بمشروع أوموجا في الوقت المناسب. وقد أكدت اللجنة أيضا على ضرورة إشراك الموظفين المسؤولين عن إنشاء/صيانة النظم القائمة، الذين لديهم معلومات حساسة عن مصادر البيانات وهياكلها والوصلات البينية ودعم الهياكل الأساسية، وكذلك تجنب أي ازدواجية للجهود.

٤٩ - اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بأنه يوجد، في هذه المرحلة، تعاون كاف بين فريق مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائر وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن تنفيذ نظام أوموجا سوف يستتبع بالضرورة بعض التوحيد والدمج لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما فيما يتعلق بتطبيقات البرمجيات، ومراكز البيانات، ومكاتب المساعدة، والخوادم، والحواسيب الشخصية. وعلى سبيل المثال، يتوقع الأمين العام أن يستعاض بنظام أوموجا عن حوالي ٧٠٠ من تطبيقات البرمجيات الموجودة المقدر عددها بـ ١٩٩٤ تطبيقا، وأن يتم وقف تشغيلها في آخر المطاف (انظر الفقرات ٥٢-٥٥ أدناه). وبالنظر إلى أنه من المقرر أن تستضاف مركزيا برمجيات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة في مراكز البيانات المؤسسية، فمن المرجح أيضا أن تصبح بعض مراكز البيانات/غرف الخوادم الموجودة البالغ عددها ٢١١ زائدة عن الحاجة، وأن تغلق مكاتب المساعدة التي تقدم الخدمات المتعلقة بالتطبيقات التي سيتم وقف تشغيلها. وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى جعل معايير الخوادم والحواسيب المكتبية متسقة مع احتياجات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (انظر الفقرتان ٥٦ و ٥٧ أدناه). وتذكر اللجنة بأن الأمين العام أشار، في تقريره المرحلي الأول عن تنفيذ نظام أوموجا، إلى أن هذا التنفيذ سيؤدي إلى تحقيق مكاسب على مستويي الإنتاجية والكفاءة سيكون لها أثر على الاحتياجات من الموظفين، كما سيتطلب التنفيذ مواءمة المهارات مع التكنولوجيات وأساليب العمل الجديدة (انظر A/64/380). وتشدد

اللجنة، بالنظر إلى حجم ونطاق تطبيق نظام أوموجا في الأمم المتحدة، على الحاجة إلى التخطيط للدمج المنظم لأي قدرات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي قد يحدث نتيجة لتطبيق النظام. وترى اللجنة أيضا أن فريق مشروع أوموجا ينبغي أن يركز جهوده على تنفيذ المشروع واحتياجات تحويل طرق العمل، وأنه يتعين على مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوحدات الأخرى ذات الصلة تقديم الدعم اللازم لمعالجة المسائل المذكورة أعلاه.

٥١ - وترى اللجنة الاستشارية أن تطبيق نظام أوموجا يتيح فرصة فريدة لاختبار وتنفيذ بعض الجوانب الرئيسية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة تجريبية. ويمكن أن تقدم الدروس المستفادة خلال التجريب رؤى قيمة وأن تيسر وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون مكيّفة على نحو جيد للتعامل مع الطبيعة المعقدة للأمم المتحدة، واحتياجاتها، وخصائصها التنظيمية. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام إجراء تحليلات متعمقة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة لدعم نشر نظام أوموجا، ووضع خطة لتنفيذ تلك الأنشطة تحت قيادة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويوصى الأمين العام أيضا بأن يقوم بتحليل أوجه الترابط بين استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام أوموجا، وأي نماذج تشغيل/نماذج لتقديم الخدمات تكون معتمدة. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج الدراسات المذكورة أعلاه في تقريره عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم - استراتيجية إدارة التطبيقات

٥٢ - يوصي المجلس بأن تضع الإدارة استراتيجية لإدارة التطبيقات للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الأمنية والحد من التكاليف مع العمل أيضا على معالجة التطبيقات على نطاق المنظمة، وأي ترتيبات لازمة لنقل البيانات (A/67/561، الفقرة ٩٢). ويلاحظ المجلس أن الإدارة لا تملك أي استراتيجية شاملة لتطبيقات البرمجيات، وأنه ليس ثمة أي شكل مركزي من المراقبة أو التمويل أو التخطيط لتطبيقات البرمجيات في الأمم المتحدة. ويلاحظ المجلس أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤول عن إدارة ثمانية تطبيقات ذات نطاق واسع، معروفة بالتطبيقات المؤسسية، وحوالي ٣٠ من التطبيقات الأخرى المستندة إلى نظام Lotus Notes. ويلاحظ المجلس كذلك أن معظم التطبيقات التي تستخدم في الأمانة العامة والبالغ عددها ١٩٩٤ تطبيقا وُضع على المستوى المحلي، ويؤدي وظائف مزدوجة، على

الرغم من الجهود التي تبذلها الإدارة لضبط نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتجاوز حدودا معينة ومن الأخذ بعملية استعراض وموافقة فيما يتعلق بالمنتجات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرتان ٨٦ و ٨٨).

٥٣ - ويشير المجلس إلى أن عدم وجود استراتيجية عامة للتطبيقات أسفر عن حالة من عدم اليقين إزاء الاستثمارات والأولويات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعرض أيضا المنظمة لمخاطر أمنية ويزيد من مخاطر تكبد نفقات مزدوجة واستغلال موردي البرمجيات لها (المرجع نفسه، الفقرة ٨٩). وفيما يتعلق بتطبيقات البرمجيات التي يتراوح عددها بين ٦٠٠ و ٧٠٠ تطبيق والتي يتوقع وقف تشغيلها بعد تنفيذ نظام أوموجا، لاحظ المجلس في تقريره المرحلي السنوي الأول عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة لتخطيط موارد المؤسسة (A/67/164)، عدم وجود تخطيط فيما يتعلق بكيفية نقل أعمال المنظمة من النظم القديمة، أو كيفية وقف تشغيل تلك النظم أو استخدامها لدعم عملية الانتقال إلى نظام أوموجا. ويلاحظ المجلس في تقريره الحالي أنه حتى بعد تنفيذ نظام أوموجا، سيتواصل استخدام ما يزيد عن ١٣٠٠ من تطبيقات البرمجيات على نطاق الأمانة العامة، مما يجعل تحقيق التكامل وتبادل المعلومات أمرا صعبا. ويشير المجلس إلى أنه يمكن تعديل بعض التطبيقات لتصبح صالحة للاستخدام على نطاق المؤسسة، بينما يمكن توحيد تطبيقات أخرى كثيرة (المرجع نفسه، الفقرتان ٩٠ و ٩١). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام التعامل مع هذه المسألة على سبيل الأولوية.

٥٤ - وتشاطر اللجنة الاستشارية المجلس شواغله فيما يتعلق بعدم وجود استراتيجية لإدارة التطبيقات، وكذلك الافتقار إلى التخطيط للانتقال من النظم القديمة ووقف تشغيل النظم المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا. وكما هو مبين أعلاه، وفي سياق نظر اللجنة في التقارير المرحلية السنوية للأمين العام عن تنفيذ نظام أوموجا، أكدت اللجنة مرارا على الحاجة إلى القيام، كخطوة أولى في التخطيط لوقف تشغيل النظم، بإعداد جرد شامل لجميع النظم التي تضطلع بالمهام الوظيفية الرئيسية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية، ويقدم أيضا معلومات عما يلي: (أ) النظم التي سيستعاض عنها بأوموجا، والتي يمكن التوقف عن العمل بها؛ (ب) النظم التي ينبغي الحفاظ عليها والتي يمكن ربطها بأوموجا عن طريق الوصلات البيئية؛ (ج) النظم التي ينبغي الحفاظ عليها والتي لا تحتاج إلى ربطها بوصلات بيئية مع أوموجا (انظر A/65/576). كما أكدت اللجنة على الحاجة إلى تصنيف النظم من حيث أهميتها، مع الأخذ في الاعتبار عناصر مثل قابلية الاشتغال، والاحتياجات من الموارد، والحجم، والنطاق. وترى اللجنة أنه لم يتحقق الكثير من التقدم حتى الآن في هذا الصدد.

٥٥ - وتعتبر اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة ملحة إلى وضع وتنفيذ سياسة لإدارة التطبيقات على نطاق المنظمة، تنطبق على جميع الإدارات والمكاتب في المقر، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية ومراكز العمل الميدانية، من أجل التعامل مع توحيد ٣٠٠ ١ برنامج تطبيقات ستبقى بعد تنفيذ نظام أوموجا (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه) ووقف الوضع/الاقتناء الجزأ لتطبيقات البرمجيات والانتشار المستمر للنظم المزدوجة وغير المتوافقة والقائمة بذاتها. وتذكر اللجنة بأن انتشار هذه النظم بالتحديد هو الذي أدى إلى دعوتها إلى وضع استراتيجية متجانسة من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٦ أعلاه). وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام إجراء استعراض شامل لتطبيقات البرمجيات القائمة البالغ عددها ١٩٩٤ تطبيقاً، وتقديم مقترحات لخفض عدد التطبيقات والقضاء على الازدواجية، وكذلك معالجة مسألة وقف تشغيل التطبيقات التي نوقشت في الفقرات أعلاه. وتوصي كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم نتائج الاستعراض إلى الجمعية العامة في سياق التقرير المتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مشفوعة بخيارات من أجل تحسين واستدامة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة. وتعزم اللجنة متابعة هذه المسألة.

دال - معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٦ - يلاحظ المجلس أنفرادى الإدارات تتولى مسؤولية شراء الحواسيب المكتبية بتمويل من ميزانية كل منها، وأنه لا توجد أي رقابة مؤسسية على النفقات المتعلقة بهذه المعدات. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً للأولويات المحلية، كثيراً ما تختار الإدارات تأخير تحديث نظمها وتعيد توجيه الأموال المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أغراض أخرى، مما يؤدي إلى تجزؤ بيئة الحواسيب المكتبية وعدم اتساقها وهو ما يحد من نشر التطبيقات على نطاق الأمانة العامة (انظر A/67/651). وأبلغت اللجنة الاستشارية أن اعتماد برمجيات تخطيط موارد المؤسسة الخاصة بنظام أوموجا سيتطلب بيئة حواسيب مكتبية موحدة على نطاق الأمانة العامة.

٥٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام ضمان استخدام أكثر فعالية وكفاءة لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تقديم تقارير شفافة عن الموجودات من معدات وأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الحواسيب الشخصية، والطابعات، والهواتف، والخوادم.

هاء - تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٨ - يشير المجلس إلى أن هناك وضوحا محدودا لنفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة لأن مخطط الأمم المتحدة للحسابات والنظام المالي الداعم له لا يتيحان تتبع تكاليف أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة اعتيادية. ويرى المجلس أنه لا يمكنه تأكيد الرقم المقدر بـ ٧٧٤ مليون دولار الوارد في الاستعراض الذي أجراه في عام ٢٠١٠ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ١٤ أعلاه)، وهو لا يسجل النفقات الفعلية ولا يشمل سوى الميزانيات المقترحة لأن الميزانيات المعتمدة لا تتضمن تفاصيل كافية لعزل عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، لكل إدارة ومكتب ميزانيته الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا يتم بشكل اعتيادي إعداد معلومات إدارية موحدة عن ميزانيات ونفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يمنع تقييم تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمم المتحدة ورصده وترتيبه حسب سلم الأولوية (انظر A/67/651، الموجز والفقرتين ٢٦ و ٢٧). وكما هو مشار إليه أعلاه، أقرت الأمانة العامة بأنها غير قادرة على كفاءة أن يستخدم استثمارها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية وكفاءة.

٥٩ - وأوصى المجلس بأن تحدد الإدارة بوضوح الكيفية التي سيتمكن بها مخطط الحسابات في نظام أوموجا من تسجيل الإنفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورصده بأسلوب فعال، وأن تنظر في ما إذا كان يمكن تنفيذ أي خيارات لتحسين معلومات الإدارة عن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل تنفيذ نظام أوموجا. وتشير الأمانة العامة في ردها إلى أن مخطط الحسابات الجديد الذي سيطبق مع تنفيذ نظام أوموجا سيتيح للإدارة أن تبرمج وتسجل موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونفقاتها على نحو واضح. وعلاوة على ذلك، ومن أجل إتاحة المزيد من الاتساق والشفافية فيما يتعلق بتمويل وميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة إدارة أفضل للتكاليف وتحديد فعال للأولويات، طلب المراقب المالي أن تحدد الميزانيات المقترحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يلي: (أ) تكاليف تسيير الخدمات اليومية؛ (ب) تكاليف التراخيص والصيانة للنظم القائمة؛ (ج) التكاليف المتصلة بتحديث الخدمات المقدمة (على سبيل المثال لتحسين تقديم خدمات الأمن)؛ (د) التكاليف الجديدة، بما في ذلك الاحتياجات الاستراتيجية. وتعتزم الأمانة العامة أيضا تعزيز دور مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رصد موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة بإنفاذ مسؤوليات الإبلاغ لكبار المديرين عن موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاريع المتصلة بها، على النحو المبين في اتفاقهم مع الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ٣٠ و ٣١ و ٣٣).

٦٠ - وترحب اللجنة الاستشارية بالإجراءات التي اقترحتها الأمين العام استجابة لتوصيات المجلس وتوصي بأن يطلب إليه العمل على أن تسجل البيانات المطلوبة وأن تقدم معلومات موحدة عن الميزانيات والنفقات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الدول الأعضاء، وكذلك أن تبذل كل الجهود الممكنة للاستفادة من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أكثر كفاءة وفعالية. ودعت اللجنة، في عدة مناسبات، إلى مزيد من الشفافية في عرض تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام الموارد. وأوصت اللجنة، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بأن يُطلب إلى الأمين العام، في المستقبل، بأن يقوم على نحو منظم في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة بعرض صورة موحدة عن مجموع الموارد المقترحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تفصيل للموارد حسب أبواب الميزانية، والتمييز بين مختلف مصادر التمويل (الميزانية العادية وموارد حفظ السلام والموارد الخارجة عن الميزانية). وأوصت اللجنة كذلك بأن تتضمن مشاريع الميزانية في المستقبل، بالنسبة لكل باب من أبواب الميزانية، وبصرف النظر عن مصدر التمويل، خطة واضحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن مقترحات بشأن تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى معلومات عن النتائج والفوائد المتوقعة (A/66/7، الفقرتان ١١٦ و ١١٧).

واو - دور ومهام رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات

٦١ - يرى المجلس أن نطاق عمل رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات واختصاصه فيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية والتحول في تسيير الأعمال والقيادة، لم يحدد أو يُبلغ أو يستوعب بوضوح داخل الأمانة العامة، ولم يُميز بوضوح عن مهمة الإدارة اليومية لعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشير إلى أن تعيين موظف تكنولوجيا المعلومات الأقدم في الأمانة العامة بوصفه "رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات" (بدلاً من "كبير موظفي المعلومات") أسهم في توقع أن يكون منطوق تركيز الوظيفة تقنياً وشجع على تصرفات تتفق مع النظرة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لذلك، لم يوجه رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والإدارة الاهتمام الكافي لما يلي: (أ) التحول أو التغيير أو القيادة الاستراتيجية على مستوى وظيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ب) وضع وإنفاذ التوجيهات والأطر والمعايير والسياسات المؤسسية على نطاق الأمانة العامة (A/67/651، الموجز). ويناقش المجلس كذلك مهام كل من كبير موظفي المعلومات وكبير موظفي التكنولوجيا في الفقرات من ٤٤ إلى ٥١ من تقريره.

٦٢ - ويوصي المجلس بأن تركز الإدارة على الأولويات الاستراتيجية لرئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات عن طريق إعادة تحديد مهام الوظيفة وتعديل مسماها وتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعيين كبير موظفي التكنولوجيا أو تحديد وظيفة قائمة تضطلع تحديدا بمساعدة كبير موظفي المعلومات في المسائل التنفيذية، وتحديد الأدوار المختلفة لهذين الموظفين وإبلاغها بوضوح على نطاق الأمانة العامة، ولا سيما نطاق عمل كبير موظفي المعلومات واختصاصه فيما يتعلق بالاستراتيجية والتحول في تسيير الأعمال (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠). وتتفق اللجنة الاستشارية مع المجلس على ضرورة التمييز بين المسؤوليات المتصلة بتحقيق الأولويات الاستراتيجية وتلك المتصلة بالتكنولوجيا والمسائل التشغيلية التي يناط الاضطلاع بها حاليا بوظيفة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات. وترى أن الأمر يعود إلى الأمين العام في تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعيين كبير موظفي التكنولوجيا أو تحديد وظيفة قائمة لمساعدة كبير موظفي المعلومات في المسائل التنفيذية. وتتوقع اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يشرح ويبرر على نحو كامل أي اقتراح قد يقدمه في المستقبل فيما يتعلق بالترتيبات التنظيمية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

زاي - إدارة الأداء

٦٣ - يشير المجلس إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشغل مكتب الخدمة في المقر ويتعهد المعلومات الأساسية المتعلقة بأداء هذه الخدمة، بما في ذلك، على سبيل المثال، عدد طلبات الخدمة الواردة والملباة والمغاة. ويلاحظ كذلك أن المستعملين كانوا يعطون باستمرار ملاحظات إيجابية بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/67/651، الفقرة ٨٣، والفقرة ٣٤ أعلاه). وترحب اللجنة الاستشارية بهذا المؤشر الإيجابي على رضا المستعملين عن أداء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أنهما ترى أن ثمة حاجة، بالإضافة إلى إحصاءات مكتب المساعدة، إلى معلومات أكثر شمولاً عن الأداء فيما يتعلق بطائفة كبيرة من الخدمات التي يقدمها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المعلومات عن أهداف ومعايير الأداء التي يمكن قياس التقدم المحرز استناداً إليها، والمعلومات الأساسية عن مستويات النشاط، وتكاليف الخدمات ونوعيتها، وكذلك تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يدرج، في أي صياغة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إطاراً شاملاً لإدارة الأداء على أساس المفاهيم المحددة جيداً والأدوات والآليات الفعالة من أجل رصد وتقييم وقياس النتائج والآثار المترتبة على الأنشطة المنفذة.

حاء - أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٤ - يساور المجلس قلق شديد لعدم توافر بيئة آمنة بقدر كاف للمعلومات في الأمم المتحدة، حيث يلاحظ الافتقار إلى سياسة عامة معتمدة لأمن المعلومات وإلى مواءمة البيئات الأمنية على نطاق الأمانة العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق حالات التأخير التي حدثت في اعتماد ميثاق لأمن المعلومات وسياسات ذات صلة على نطاق الأمانة العامة، وكذلك قول المجلس بأنه حتى لو أصدر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميثاق الأمن، فليس واضحاً ما سيكون عليه مركز هذه الوثيقة أو سبل رصد الامتثال لها أو إنفاذها. ويشير المجلس أيضاً إلى أنه بالرغم من وجود مدير أمن في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا توجد آلية أو ولاية ذات صلاحيات كافية لتحسين الأمن على نطاق الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، وفي ظل عدم وجود سياسة شاملة لأمن المعلومات، قام بعض الإدارات، من بينها إدارة الدعم الميداني، بوضع سياسات ونهج أمنية خاصة به (المرجع نفسه، الفقرات ٩٥ و ٩٨ و ٩٩).

٦٥ - وعلى النحو المبين في تقرير المجلس، تُبين نتائجه وتوصياته بالتفصيل فيما يتعلق بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مذكرة منفصلة موجهة إلى رئيس اللجنة الاستشارية (انظر الفقرة ١ أعلاه). وبالإضافة إلى التعليقات الواردة في تقرير المجلس، قدمت الأمانة العامة إضافة لتقرير المجلس (A/67/651/Add.1) توفر معلومات مستكملة إضافية عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة من أجل تعزيز أمن المعلومات والنظم على نطاق الأمانة العامة على سبيل الاستعجال.

٦٦ - وفي الإضافة، يشير الأمين العام إلى أنه يجري وضع خطة عمل. وتتوخى الخطة تنفيذ تدابير قصيرة الأجل لمعالجة أوجه القصور الأكثر إلحاحاً، فضلاً عن وضع استراتيجية مستدامة لأمن المعلومات في الأجلين المتوسط والطويل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن خطة العمل تتضمن سلسلة من الإجراءات فيما يتعلق بالضوابط الوقائية؛ وتحسين القدرات على كشف الحوادث والتعامل معها؛ والحوكمة والمخاطر والامتثال. ويقول الأمين العام إن تنفيذ خطة العمل قد بدأ: يتوقع إنجاز المرحلة الأولى في عام ٢٠١٣، وسيستمر العمل من أجل التنفيذ الكامل في عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها في مجال الحوكمة والمخاطر والامتثال، يشير الأمين العام إلى أنه سيجري تقديم ميثاق لأمن المعلومات وبمجموعة وثائق سياساتية متصلة به إلى لجنة الإدارة لاعتمادها وإصدارهما، وسيتم إنفاذ ما سينشأ بموجبهما من سياسات على نطاق الأمانة العامة بأسرها.

٦٧ - ولدى الاستفسار عن الآثار المترتبة في الموارد على خطة العمل، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن بعض التدابير المتوخاة يستلزم استثمارات جديدة في المعدات الحاسوبية والبرمجيات و/أو الخدمات عند التنفيذ الأولي، في حين يستلزم أيضا بعضها الآخر موارد إضافية للإنفاق على العمليات الجارية. غير أن التدابير الإضافية المقرر تنفيذها في المستقبل القريب قُصرت على بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقرر، وستغطي أي احتياجات ذات صلة من الموارد من خلال إعادة ترتيب أولويات الموارد المتاحة داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار الأمين العام كذلك إلى أنه يعتمزم أن يدرج في تقريره المقبل عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، تفاصيل الاحتياجات من الموارد من أجل التنفيذ المستدام لخطة عمله على نطاق الأمانة العامة، بعد عام ٢٠١٣. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يبذل، عند وضع مقترحاته المتعلقة بتنفيذ خطة عمل أمن المعلومات، أقصى الجهود لتحديد أولويات الموارد وتوزيعها، وأن يتجنب، إلى أقصى حد ممكن، تقديم طلبات للحصول على موارد إضافية (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه).

٦٨ - وتشاطر اللجنة الاستشارية المجلس شواغله فيما يتعلق بحالة أمن المعلومات. وتوصي بضرورة أن يطلب إلى الأمين العام المضي قدما في تنفيذ خطة عمله على سبيل الأولوية، وكفالة اعتماد ميثاق أمن المعلومات ومجموعة الوثائق السياساتية المتصلة به دون المزيد من التأخير وبطريقة تكفل المساءلة على جميع مستويات المنظمة. وينبغي أيضا للأمين العام أن يتخذ إجراءات علاجية فورية لمعالجة أي عراقيل قد تنشأ وتحول دون التنفيذ الفعال لخطة العمل أو إصدار وإنفاذ السياسات المتعلقة بأمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة.

٦٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ الإجراءات المتخذة لمعالجة مسائل أمن المعلومات. وتطلب اللجنة كذلك إلى مجلس مراجعي الحسابات متابعة تنفيذ توصياته في هذا الصدد.

سادسا - خاتمة

٧٠ - أعربت اللجنة الاستشارية في الفقرات الواردة أعلاه عن آرائها وقدمت عددا من التوصيات فيما يتعلق بوضع المقترحات الخاصة باستراتيجية جديدة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأبرزت اللجنة ضرورة استيعاب جميع الدروس المستفادة من التجارب الأخيرة، واعتماد نهج برغماتي وعملي وواقعي لمعالجة الاحتياجات الفريدة للأمم المتحدة ووضع حلول تتلاءم تماما مع هياكلها التنظيمية المعقدة واللامركزية. وإذ أخذت اللجنة في الاعتبار العدد الكبير للمبادرات الرئيسية الجارية

حاليا فيما يتعلق بالتحول في تسيير الأعمال/الإصلاح التنظيمي، فقدت أكدت أيضا ضرورة ترتيب الجهود حسب الأولوية، وإذا اقتضى الأمر، اعتماد نهج تنبهي في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حال لم يكن بالإمكان تنفيذ جميع جوانب هذه الاستراتيجية في آن واحد.

٧١ - وتعتقد اللجنة الاستشارية اعتقادا راسخا أن المصلحة العليا للمنظمة تقتضي أن تركز جهودها ومواردها المتاحة، إلى أقصى حد ممكن، على تنفيذ مشروع أوموجا بغية ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة لهذا المشروع الهام. واقترحت اللجنة نهجا بديلا، ينفذ على مراحل، لصياغة استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقضي بأن تعاد في المرحلة الأولى صياغة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدماج الجوانب الضرورية لدعم تنفيذ مشروع أوموجا، وأن يوضع، في مرحلة لاحقة، المدى الكامل لجميع مكونات استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة. وتعتقد اللجنة أن من شأن هذا النهج أن يتيح للمنظمة معالجة الاحتياجات العاجلة لمشروع أوموجا، ويوفر أيضا فرصة لاختبار وتنفيذ بعض الجوانب الرئيسية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة تجريبية. ومن شأنه أن يتيح أيضا للأمم المتحدة أن تستوعب على نحو أكثر تدرجا التغييرات الثقافية والتنظيمية الكبيرة التي ستندمج بلا شك عن تنفيذ استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديث وتعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة.

٧٢ - غير أن اللجنة الاستشارية تُسلم أنه من اختصاص الأمين العام أن يقترح نهجا مناسباً لصياغة استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي ترى أن أي مقترح مقدم لكي تنظر فيه الجمعية العامة ينبغي أن يستند إلى تحليل دقيق لاحتياجات الأمم المتحدة، بما في ذلك الإدارات والمكاتب في المقر، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، ومراكز العمل الميدانية. وينبغي أن تتضمن أي استراتيجية جديدة، خطة تنفيذ مفصلة وقابلة للتطبيق وتحليلاً مبرراً تماما لنسبة الفائدة إلى التكلفة. وينبغي أن يتضمن المقترح تفاصيل عن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترتيبها التنظيمية، بما في ذلك معلومات عن خطوط المسؤولية والمسائلة، وكذلك عن المالك المسؤول الرفيع المستوى. وترى اللجنة أنه من الضروري تسمية شخص واحد، يعرف بالمالك المسؤول الرفيع المستوى، يتولى كامل المسؤولية عن وضع وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترى اللجنة أن من المهم بنفس القدر ضرورة أن يمنح المالك المسؤول الرفيع المستوى السلطة اللازمة لتنفيذ وإنفاذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة.